الأصناف البينية في النحو العربي

أ.م.د.هاتف بريهي شياع

الكلية التربوية المفتوحة / القادسية

الخلاصة:

تتمحور هذه الدراسة حول الصنف البيني (الوسطي) ومفهومه في النحو ، والذي يتمثل في النحو العربي بـ (اسم الفعل) و(اسم الفاعل) و(كان وأخواتها) ؛ التي تتأرجح بين الأصناف الأخرى دون اتصافها بجميع صفات الصنف المنضوية في ضمنه ؛ لذلك رأينا أن نسميها بـ(الأصناف البينية) ؛ لأنها تقع بين صنفين آخرين وتملك خصائص من الصنفين دون أن تقترب كلياً من أحد الصنفين أكثر ، وهذه الأصناف مذكورة في النحو العربي ؛ لكنها تثير إشكالية في انتمائها لحساب صنف على آخر.. وقد دارت حول هذه الأصناف الكثير من الدراسات التي حاولت جاهدة أن تضعها في أحد الصنفين مسوغة هذا الفعل بالاستدلالات والحجج والبراهين ... لكن السمات التي تتميز بها تجعلها مختلفة عن الصنف الذي توضع في ضمنه .. من أجل ذلك عمدنا إلى دراسة هذه الأصناف بالعود إلى أمهات كتب النحو العربي القديم : كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج ، وشرح الكافية للرضي .. لتبيين ماهية هذه الأصناف ، ومعرفة خصائصها المائزة ، والآراء القيمة التي تركها علماء النحو عنها .. ثم حاولنا أن نستقصي أراء المحدثين في هذه الأصناف ومعرفة وجهات نظرهم في هذه المصطلحات التي لا تمتلك جميع الخصائص التي يتمتع بها أعضاء الصنف المنضوية تحته .. وقد بينا بشيء من الإيجاز مفهوم الصنف في اللغة وفي الاصطلاح النحوي ، ثم عرضنا لمفهوم الصنف البيني ، وبينا المعايير التي تقوم عليها بنية الأصناف على وفق المنطق الأرسطي و المنطق اللغوي ..

التمهيد : مفهوم الصنف

إن مفهوم الصنف في معاجم اللغة يدل على الشيء المتميز ، على وفق السمات والخصائص التي ينماز بها عن الأشياء الأخرى ؛ وقد ورد في لسان العرب أن ((الصِّنْفُ والصَّنْفُ : النوع والضرب من الشيء))[1] ، والتصنيف ((تمييز الأشياء بعضها من بعض))[2] ، فالصنف هو نتاج عملية التصنيف التي تعني تمييز الأشياء ووضعها في أصناف خاصة بها

أما في النحو العربي فيأخذ المصطلح ــ أي مصطلح الصنف ــ معناه من الجذر اللغوي الدال على التمييز والتحديد على وفق معايير محددة فيكون الصنف نتيجة عملية التصنيف ويصنف النحاة من أجل ((الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون الكلام عن المفردات))[٣] والسبب هو ((أن النحو لا يتناول المفردات إلا ليصل من خلالها إلى الأصناف ، فالأصناف هي الثابتة ، أما المفردات فهي المتغيرة))[٤] ؛ لذلك عرف الصنف في النحو بأنه ((مجموعة العناصر اللغوية التي تشكل وحدة مستقلة ذات خصائص شكلية ، أو دلالية ، أو وظيفية))[٥] ، أما مفهوم مصطلح (الصنف البيني) ــ الذي اقترحه الباحث ــ فيقصد به الصنف الذي يقع بين صنفين آخرين ، ويتسم بصفات وخصائص من كلا الصنفين الواقع بينهما ، ولا ينتمي إلى أحدهما على حساب الآخر ، ولا يترجح دخوله في ضمن أحدهما .

معايير التصنيف بين المنطق ومنطق اللغة ...

لعل الرجوع إلى كتب المنطق يبين بشكل لا يدعو إلى الشك أن الاهتمام ببنية الأصناف وكيفية التصنيف بدأت مع أرسطو الذي حاول ان يضع الأسس المنطقية للتصنيف والتقسيم ، وسارت كتب المنطق على هذه المعايير التي خضعت لقوانين وضعها أرسطو ، لذلك كانت بنية الأصناف عند أرسطو خاضعة للمعايير الآتية:[٦]

- الحدود فاصلة بين الأصناف.
- استقلال الأصناف ، ولا علاقة بين الأصناف إلا علاقة المسافة المتساوية.
- كل صنف ينتمي إلى المقولة الرئيسة بكيفية كاملة ومتساوية مع باقي الأنواع الأخرى.
- يجب أن يكون التشابه بين الأصناف الموجودة في مرتبة أكبر منه بين الأصناف الموجودة في مراتب مختلفة.
- تعرف الأصناف بمجموعة من الخصائص الجامعة المانعة ، ويتبع هذا المبدأ أن العنصر الذي ينتمي إلى أحد الأصناف لابدّ أن تتحقق فيه كل الخصائص المعرّفة للصنف.
- تتصف الخصائص بالنظر إلى الصنف بصفة الثنائية (التناقض) ــ وهو في المنطق يمنع اجتماع خصائص متناقضة في صنف واحد ــ : بمعنى أنها إما أن تكون عنصراً في تعريف الصنف وإما لا ، وإن الأشياء إما أن تملك هذه الخصائص ، أو لا تملك ، فليس للخصائص إلا إحدى القيمتين (+) أو (−) ، وليس هناك حالات بين بين.
- الحدود بين الأصناف واضحة إذ لا تداخل بينها ، ولا غموض ، فالصنف إما ان ينتمي لهذه المجموعة أو، لا ، فليس هناك حالات غامضة ، أو محتملة.

- كلّ العناصر التي تنتمي إلى صنف واحد لها وضع واحد ، فليس هناك تدرج في الانتماء إلى الصنف ، وليس هناك عنصر أفضل تمثيلا للصنف من غيره.

والمنطق الأرسطي ينطلق من قانون أرسطو المسمى بقانون الوسط المرفوع إذ يقول أرسطو بقانون الوسط المرفوع الذي يقضي بانتماء الشيء إلى احد الصنفين وعدم إمكانية وجود خصائص من الصنفين في صنف وسطي[٧] ..

ويسمى بقانون الثالث المرفوع أو قانون الوسط الممتنع ، وهو صورة لقانون عدم التنـــاقض ، ومعناه أن الشيء لابد ان يتصف بصفة ما أو بنقيضها ، ولا وسط بينهما.

فالشيء إما ان يكون كذا أو كذا أو لا يكون كذا ..

مثال على ذلك :

الكتاب إما مفيد أو غير مفيد .

هادي إما صادق أو غير صادق .[٨]

ويرى الدكتور مهدي فضل الله ان قانون الوسط المرفوع هو نتاج المنطق الصوري القـــائم ((على أساس قانون عدم التناقض الذي يستبعد الحد الوسط بين الشيئين المتناقضين (النفي والإثبـــات) . فالقضية أما ان تكون سالبة أو موجبة ، في حين ان المنطق المتعالي الذي قال به كانط والـــذي يقـــوم على أساس الوجود ، يرى أن هناك وسطا بين الوجود والعدم))[٩] ، وهذا المنطق ليس قطعيا بالنســـبة للمشتغل باللغة ونحوها ، فهو قانون منطقي ، لذلك ظهرت نظريات تهتم ببنية الأصناف في اللغة من ضمنها دراسات جورج لايكوف حول النماذج المثلى ، وكانت مبادؤها كالآتي : [١٠]

١. الأصناف ذات بنية داخلية نموذجية.
٢. درجة تمثيلية نموذج ما تطابق درجة انتمائه إلى الصنف.
٣. الحدود بين الأصناف أو بين المفاهيم مختلطة.
٤. أنواع صنف ما لا تمثل الخصائص المشتركة لكل أنواعها . إن علاقة التشابه العائلي هي التي تجمع المجموعة.
٥. الانتماء إلى صنف ما يتم حسب درجة المماثلة مع النموذج الأمثل.

وبذلك كانت معايير بنية الأصناف في علم اللغة الحديث وعلم الدلالة البنيوي هي الآتية:[١١]

- إنّ بنية الأصناف قائمة على سمة التدرج أي وجود عناصر مركزية (نموذجية) وعناصر أخرى هامشية ، وهذا المبدأ نابع من مفهوم النموذج الأصل(الأمثل) الذي استعمله لايكوف سنة ١٩٧٠ ، إذ يرى أن هناك بعض العناصر التي تمثل الصنف أفضل تمثيلاً وبعضها الآخر يمثل الصنف

أقلّ تمثيلاً ، إذ ((من الممكن وضع مقياس يتدرج من الأقصى أهمية إلى الأقصى هامشية)).[١٢] وعلى ذلك فهناك علائق بين الأصناف. وهذه العلائق تراتبية ومتدرجة وممكن ان تسمى (سمة التدرج / السلمية)

- إنّ الحدود بين الأصناف مائعة أي غير واضحة أو مطلقة ، بل هي حدود غائمة أو مبهمة نوعا ما ، وقد تتداخل (كما في اسم الفاعل واسم الفعل) ،
- لا يشترط وجود جميع الخصائص المعرفة للصنف في جميع العناصر المنتمية إليه ، فبعض العناصر قد تشترك في عدد قليل جداً من الخصائص ، وهذا المبدأ يحيل إلى مفهوم التدرج من جهة ، وإلى مفهوم (السمت العائلي) من جهة أخرى.وبذلك يكفي وجود علاقة متشابهة ما بين أنواع الصنف الواحد.
- إن التصنيف قائم على التضمين Hyponomy أو الاحتواء inclusion الذي يعني احتواء الصنف على عدة أصناف، فأسد ، وفيل ، ونعامة يحويها صنف (الحيوان) ، وعنب ، وتين ، ورمان تدخل في صنف (النبات)...الخ. وممكن ان يشار إليها بـــ(الفئة الضامة).

وبناء على ما تقدم حول بنية الأصناف في علم اللغة الحديث وعلم الدلالة البنيوي فإن وجـــود الصنف البيني في النحو العربي لا يعني اختلالاً في هذا النحو ؛ وإنما يعني أن بنية الأصـــناف فـــي النحو العربي واللغة العربية لا تخضع للمنطق الرياضي أو الصوري الذي أنتجـــه أرســـطو ، وإنمـــا تنطلق من منطق اللغة العربية الذي يحدد الأصناف بالنظر إلى العلامات الشكلية والسمات المعنويـــة والخصائص الوظيفية في الجملة ، وقد لاحظ الدكتور عبد الرحمن أيوب أن تقسيم الكلام عند النحـــاة القدماء لا يقوم بحصر جميع الكلمات ،[١٣] وذهب الدكتور علي زوين مع هـــذا الـــرأي عنـــدما قـــال ((والناظر في العربية يجد فيها أشياء كثيرة ، لا يمكن ان تدخل ضمن التقسيمات الثلاثة للكلمـــة ، إلا بشيء من التكلف ، ولذلك أولوا لها نعوتاً مختلفة كأنْ يقولوا هذا اسم فعل ، وهذا حرف مشبه بالفعـــل ...))[١٤] ، ويبدو ان هناك سببين لفعل هذا ، أحدهما : أن معاييرهم في تقسيم الكلام ، وما استندوا إليه من أسس هي التي حكمت هذا التقسيم ، إذ ان النحويين العرب القدماء تجاوزوا الخصوص إلى العموم لإظهار السمة الرابطة بين أفراد الصنف الواحد على وفق (السمت العائلي) : أي التقارب بين أعضاء الصنف الواحد ، والآخر : هو ان اللغة هي مجموعة كبيرة من الكلمات المختلفة المتنافرة في الدلالة ، والشكل ؛ ولذلك لا يمكن ان توضع كل كلمة تختلف اختلافا جزئيا في صنف خاص ؛ لأن ذلك سيجعل الأصناف بالعشرات ، والنحاة لا يريدون ان يفرقوا كلمات اللغة في أصناف كثيرة ؛ لأن ذلك يـــؤدي إلى تشتيت القواعد ..

ويرى اللسانيون الحاليون أن مسألة الأصناف تخضع لمنطق اللغة انطلاقا من أننا ((لا نستطيع أن نصنف مجموعة من الأشياء ، تبعا للمبدأ نفسه ، إلا إذا كان هذا المجموع متجانسا كفاية ، فيطبق على الجميع))[١٥] في حين أن اللغة تتشكل من مجموعات مختلفة ــ من الألفاظ والكلمات ــ اختلافا كبيرا بحيث لا يمكن معه ان تصنف إلى مجموعات محدودة إلا بدمج بعضها في بعض وان كان هذا التشابه بينهما قليلا ، انطلاقا من (سمة التدرج / السلمية) في بنية الصنف الواحد ، أو اعتمادا على (السمت العائلي) : أي التقارب في خصائص أعضاء الصنف ، أو مفهوم (الفئة الضامة) : أي احتواء الفئة أو الصنف على أصناف فرعية ضمن صنف يضمها جميعاً ؛ بغية الاقتصاد النحوي ... وستوجه الدراسة نحو دراسة ثلاثة أصناف بينية في النحو العربي هي الآتية :

الأصناف البينية في النحو العربي

*** الصنف الأول (اسم الفعل)**

وقد تحدث عنه سيبويه فوضعه في (باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) فقال : ((وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمورٍ به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهي .

أما ما يتعدى فقولك : رويدَ زيدا ، فإنما هو اسم لقولك : أرود زيدا ، ومنها هلم زيدا ، وإنما تريد هاتِ زيدا . ومنها قول العرب : حيّهل الثريد . وزعم أبو الخطّاب أن بعض العرب يقول : حيّهل الصلاة))[١٦] ، وهنا يوضح سيبويه أن اسم الفعل يستعمل في الأمر والنهي في اللغة العربية ، ثم يتحدث عن عمله في التعدية وعدم التعدية نحو : رويدَ زيدا بنصب (زيداً) ..

أما عن عدم التعدية فيقول ((وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه ، فنحو قولك : مه مه ، وصه صه ، وآهٍ وإيهٍ ، وما أشبه ذلك.

واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى ، وفيما يستقبل وفي يومك ، ولكنّ المأمور والمنهي مضمران في النية . وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلا أغلب عليه .

وهي أسماء الفعل ، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام ، نحو : النجاء ، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي . ولم تصرف تصرّف المصادر ، لأنها ليست بمصادر ، وإنما سُمّي بها الأمر والنهي ، فعملت عملهما ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعلهما))[١٧] ، وهنا يرى سيبويه أنها حروف كانت بمثابة أسماء للفعل ؛ لأنها سمّي بها الأمر والنهي ؛ ولأنها عملت عمل الفعل .. فهو

يستند إلى الدلالة في تعيين أنها تنتمي إلى الاسم ؛ لأنها سمّي بها الأمر والنهي ، ويعتمد على الوظيفة النحوية (العمل النحوي) في تحديد انتمائها للفعل ، إذ إنها تعمل فيما بعدها ، أكانت متعدية أم لا .

أما المبرد فوضع (اسم الفعل) في باب (ما جَرَى مَجْرَى الفعل وليس بفعل ولا مصدر) قائلا ((ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه ، فأجريت مُجراه ما في موضعها ؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تصرّف تصرف الفعل ؛ كما لم تصرّف (إنّ) تصرف الفعل ، فألزمت موضعاً واحداً ، وذلك قولك : صه ومه ، فهذا إنما معناه : اسكت ، واكفف فليس بمتعدٍّ)) [١٨]، والمبرد في قوله هذا يتخذ من موقعها في التركيب النحوي معياراً للحكم في انتمائها إلى صنف الفعلية ، ويتخذ من مسماها الدلالي معياراً في حكم انتمائها للاسمية ، ويستند إلى (وظيفتها النحوية) في أنها تنتمي إلى الفعلية في العمل النحوي ..

((فأما (هيهات) فتأويلها : في البعد ، وهي ظرف غير متمكن ، لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات))[١٩] ، في حين يعتقد أن (هيهات) ظرف غير متمكن ، ولا تدخل ضمن (اسم الفعل) ..

أما ابن السراج في الأصول فيرى أن اسم الفعل (هو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها))[٢٠].. وهو يتابع من تقدمه من النحاة إذ يقول إن ((موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي ، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد ، وما كان منها في معنى فعل متعد تعدى)) [٢١]وهو يضعها في باب الأسماء التي أُعملت عمل الفعل ... فهو يتابع سيبويه في أنها تدل على الفعلية لكنها لا تتصف بالصفات الفعلية جميعها ، فهي أسماء للأفعال.

في حين رأى الرضي أن ((أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع))[٢٢] .. ويعتقد الرضي أن ((الذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست أفعال مع تأديتها معاني الأفعال : أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، وتدخل اللام بعضها ، والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا ، وبعضها جاراً ومجروراً))[٢٣] .. وهنا يوضح الرضي بشكل صريح سبب عدم وضعهم أسماء الأفعال ضمن صنف (الأفعال) ؛ لأنها مخالفة لصيغ الأفعال ، ولعدم تصرفها ، ودخول اللام على بعضها ، وهذه علامات شكلية تميز أقسام الكلام عند النحاة .. ويرى أن ((أسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم : حكم الأفعال التي هي بمعناها))[٢٤] ، إذ يعرض لقضية العمل النحوي بالنسبة لأسماء الأفعال في اللغة العربية ..

وقد درس المحدثون صنف (اسم الفعل) وقد كانت لهم فيه وجهات نظر مختلفة منها ...

الدكتور مهدي المخزومي يُسمّي (أسماء الأفعال) نحو : (هيهات ، وشتان ، وافٍ ، وأواه ، وصه ، ومه ، ونزال ، وتراك) بـ(الأفعال المتخلفة)[٢٥] ، وهو يخرجها بذلك من صنف الاسمية إلى

صنف الفعلية وفقا لدلالتها على الزمن والحدث على الرغم من وجود سمات الاسمية فيها التي لاحظها القدماء.

في حين عد الدكتور تمام حسان صنف (اسم الفعل) من الخوالف ، والخوالف عند الدكتور تمام تعني ((كلمات تستعمل في أساليب افصاحية ، أي في الأساس التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما ، أو الإفصاح عنه))[٢٦] ، وتابع هذا الرأي الدكتور جلال شمس الدين إذ رأى أن الخوالف مبنية ، وغير مشتقة وهي ((مجموعة من الكلمات الأشتات التي لا يربطها سوى أنها تأتي منبتة العلاقة بما يسبقها ، وما يتلوها من حيث العدد ، أو الجنس ، أو الشخص ، أو التعريف ، أو التنكير)) مستعملا معيار الاتساق والمطابقة .. ومثلما هو معروف أن (اسم الفعل) ليس خالصا للاسمية أو للفعلية ؛ لأنه ((له طابع خاص في النحو العربي ، فهو محايد من جهات كثيرة منها انه وسط بين الاسمية والفعلية ، وهو محايد من هذه الزاوية ، ولهذا سمي باسم الفعل ، وكان مسماه روعي فيه هذه الوسطية بين الاسمية والفعلية فهو وان كان اسما في شكله فهو فعل في دلالته ووظيفته)) [٢٧] ، وعلى الرغم من قول الدكتور تمام بأنها خوالفٌ فان ذلك لا يلغي من أنها تمتلك بعض صفات الاسم وبعض خصائص الفعل وأنها تقع بين الاسمية والفعلية . أما القول بحيادية اسم الفعل ، فأرى أنها تسمية تبتعد قليلا عما أريد بمصطلح البينية الذي عرضت له ، لكنه يفي بالغرض إذا أريد به الوسطية ...

وقد تناول الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي ، نقد وبناء) الكلمات الآتية : (صه ، شتان ، مه) المسماة في النحو العربي القديم ب(أسماء الأفعال) ، ورأى أنها طائفة من المواد اللغوية القديمة ، فقال إن ((هذه المواد طائفة من المواد اللغوية القديمة ... تكون أصواتا يراد بها طلب شيء))[٢٨] ، وهو يعتقد أن بعض هذه الكلمات لا يمكن ان تسمى (اسم فعل) ؛ لأنها لا يلمح فيها معنى الفعل ، وهو في ذلك يستند إلى الدلالة أو المعنى إذ يقول ((وكيف يلمح شيء من معنى الفعل أو استعماله في "شتان" التي قالوا إنها بمعنى "افترق" أي دلالتها على المضي ، واستعمال شتان لا يؤذن بهذا قال الشاعر [الأعشى] :

شتان ما يومي على كورها ... ويوم حيان أخي جابر))[٢٩] .

وهو هنا يأخذ شاهداً شعرياً واحداً ويستند إليه ، وفي ذلك إلغاء لكل ما قيل عن اسم الفعل في النحو العربي ، وهذا يتعارض مع الدراسة العلمية للغة ؛ لأنه يستند إلى أدلة جزئية في إثبات وجهة نظر شخصية حول اللغة ونظامها النحوي ..

والقدماء عندما أدرجوا هذه الكلمات في صنف الأسماء ، ثم وصفوها بالفعلية ؛ اعتمدوا على الكثير من الشواهد اللغوية ولعل السبب في التسمية عائدٌ إلى أن أسماء الأفعال تتداخل فيها السمة الصرفية للاسم ، والسمة السياقية للفعل.[٣٠]

لذلك فصنف (اسم الفعل) هو صنف بيني(وسطي) يجمع بين بعض السمات الشكلية والدلالية للاسم من نحو : التنوين في بعضها ، والتعريف بـ(ال) في بعضها الآخر ، وكذلك فإنها اسم للأمر والنهي ، ويتمتع ببعض الخصائص الدلالية للفعل نحو : دلالته على الزمن الفعلي ومعنى الحدث فيه ، إضافة إلى الوظيفة النحوية التي تقربه ؛ لأنه يقع موقع الفعل في التركيب ، وكذلك فانه يعمل عمل الفعل ــ العمل نحوي ــ حسب نظرية النحو العربي حول العامل .....

*** الصنف الثاني (اسم الفاعل واسم المفعول ..)**

ويقول فيه سيبويه ((وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا ان يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا انه يريد أن يحدث عن المبالغة))[٣١] ، وفي هذا القول يوضح سيبويه صفة اسم الفاعل الدلالية ثم يتحدث عن عمل اسم الفاعل فيقول ((قولك : هذا ضارب زيداً غداً . فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غداً ، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة . وكان زيدٌ ضارباً أباك ، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه . وكان موافقا زيدا ، فمعناه وعمله كقولك : كان يضرب أباك ، ويوافق زيداً . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً))[٣٢] ، فيرى أن اسم الفاعل يعمل ــ العمل النحوي ــ عمل فعله المضارع في البنية الشكلية.

وتحدث المبرد عن (اسم الفاعل) فقال : ((فإن كانت الأسماء جارية على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عمل أفعالها لا اختلاف في ذلك بين أحدٍ))[٣٣] ، وهنا يتكلم المبرد عن عمل اسم الفاعل ، ويبين ان صيغة اسم الفاعل أو المفعول تضيف للاسم إمكانية في العمل كإمكانية الفعل.

لذلك رأى أن ((اسم الفاعل ــ قلت حروفه أو كثرت ــ بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يَفْعل) . واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه (يُفْعل) . تقول زيدٌ ضاربٌ عمراً ، كما تقول : زيدٌ يضربُ عمراً . وزيدٌ مضروبٌ سوطاً، كما تقول : زيدٌ يضرب سوطاً))[٣٤] ، وبذلك يقارب المبرد بين الفعل وبين اسم الفاعل من ناحية العمل الإعرابي والمعنى ؛ ليبين مدى التشابه بين الصنفين..

أما ابن السراج في الأصول في النحو فيقول إن ((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ، هو الذي جرى على فعله ويطرد القياس فيه ، ويجوز أن تنعت به اسماً قبله نكرةً كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم . ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون ، كالفعل))[٣٥] ويضعه في باب الأسماء التي أُعملت عمل الفعل ، وبذلك يذكر الخصائص التي جعلته في صنف الاسمية من

نحو التذكير والتأنيث ودخول الألف واللام ، والجمع بالواو والنون .. وهذه علامات شكلية تدل على (اسمية) الصنف في النحو العربي.

في حين يتحدث ابن الحاجب عن اسم الفعل فيرى انه ((يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال))[٣٦] .. وهنا يضع شرطاً أو معياراً لعمل هذا الاسم عمل الفعل ، والشرط هو دلالته على الحال أو الاستقبال ، فاسم الفاعل يتصف بالزمن الذي هو من خصائص الأفعال حسب هذا القول ، فمرة يدل على الحال والاستقبال نحو : محمد ضاربٌ زيداً ، ومرة يدل على المضي نحو : محمد ضاربُ زيدٍ..

وقد درس المحدثون (اسم الفاعل) فأطلق الدكتور مهدي المخزومي تسمية الفعل الدائم على (اسم الفاعل) إذ يقول عنه هو ((ما كان على مثال (فاعل) ، وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل ، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم ، وهو فعل حقيقي في معناه وفي استعماله ، إلا انه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار الحدث ودوامه))[٣٧] ، فهو لا يدخل كلمات من نحو : (كاتب ، ضارب ، فاعل) في صنف الاسمية ، إنما يعد هذه الكلمات في صنف الفعلية ويسميها بـ(الفعل الدائم) متابعاً للكوفيين .[٣٨] ويبدو لي ان تسمية القدماء له ب(اسم الفاعل) أكثر دقة ، لأنه صنف بيني يتسم خصائص اسمية شكلية بالإضافة إلى السمات الفعلية في الدلالة والوظيفة النحوية التي يؤديها حسب نظرية العامل في النحو العربي.

وبما أن اسم الفاعل من الأصناف البينية ، فقد جعله الدكتور الساقي صنفاً مستقلاً بإزاء أصناف الكلام الأخرى في كتابه اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية وسماه (القرين) وقرر أن ما يسمى في النظرية النحوية العربية القديمة باسم الفاعل ليس بالاسم المحض .[٣٩] وليس بالفعل المحض أيضا .[٤٠] وبذلك فهو صنف مستقل ــ حسب رأي الدكتور الساقي ــ إذ يمتلك بعض علامات الأسماء وخصائص الأفعال.

وعدم القول باسمية (القرين / اسم الفاعل) ؛ لأنه لا يتقبل علامات الأسماء ، والعلامات ظواهر أو معايير شكلية صالحة إلى حد كبير لتكون أساسا لتمييز الاسم من غيره ، ولم يقل بأنه (فعل) ؛ لأنه لا يتميز بالظواهر الشكلية التي يتميز بها الفعل من غيره من أصناف الكلام.[٤١] .. وفي رأيي هو ليس صنفاً مستقلا بإزاء الاسم والفعل ، وإنما هو صنف بيني يقع بين الأسماء والأفعال ؛ لأنه يمتلك بعض صفات الأسماء وبعض خصائص الأفعال كما تبين سابقاً ..

وقد ناقش الدكتور سمير استيتية (اسم الفاعل) وكشف عن سماته الدلالية التي جعلته يتأرجح بين الاسمية والفعلية ، إذ يقول : ((عند النظر في اسم الفاعل المشتق من متعد تجد له دلالة خاصة على الزمن))[٤٢] ، فهو يدل على الزمن ، ثم يعرف اسم الفاعل بأنه ((وصف دال على محدثه باعتبار

حركته))[٤٣] ، وبذلك فهو يتفق مع القدماء في إخراج اسم الفاعل من صنف الأفعال ؛ لأنه وصف يدل على المحدث للفعل ، ولا يدل على الحدث بذاته ، فضلاً عن أنه عرف اسم المفعول بأنه ((وصف دال على وقوع الحدث عليه باعتبار ثبوت الزمن حقيقة أو حكما))[٤٤] ، وهو بذلك يشير إلى خصيصة الزمن في (اسم الفاعل واسم المفعول ..) ليميزه عن أسماء الأعلام من نحو (محمد ، النيل ، بيروت ...)

وبناء على ما تقدم أرى أن (اسم الفاعل) هو صنف بيني يقع بين مقولة الاسمية والفعلية ، لأنه يتصف ببعض الصفات الاسمية نحو التعريف ب(ال) والتذكير والتأنيث والجمع والأفراد والتثنية .. ، وكذلك فانه يتمتع ببعض خصائص الأفعال نحو العمل في الأسماء ، ودلالته على الحدث والزمن ..الخ

*** الصنف الثالث (كان وأخواتها)**

يقول سيبويه ((كان ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى . وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت . وان شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ؛ إلا ان اسم الفاعل والمفعول لشيء واحد))[٤٥] وهو بقوله هذا يقارب بين (كان) والفعل (ضرب) ليبين مدى التشابه بينهما ، ثم يوضح سبب دخول (كان) في صنف الفعلية بالتصرف ، واتصال الضمير بها ، ودخول أدوات الأفعال عليها ، إذ يقول ((وتقول : كُنّاهم كما تقول ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم))[٤٦]

وحين يتحدث عن (ليس) يقول ((فأما ليس فانه لا يكون فيها كذلك ،لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثمَّ لم تصرّف تصرُّف الفعل الآخر))[٤٧] ، وبذلك يميزها عن أخوات (كان) بأنها حالة خاصة.

أما المبرد فيقول عن (كان) ((إنما دخلت (كان) ؛ لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك.

وإنما صرفت تصرّف الأفعال لقوتهن ، وانك تقول فيهن : يفعل ، سيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل))[٤٨] ، وهو هنا يميز بين الحدث الموجود في الأفعال والموجود في (كان) ، ويعتقد ((أن (كان) في وزن الفعل / وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة))[٤٩] ، وفي موضع آخر يقول ((و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخره))[٥٠] .. ويقول عن (كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معناها ..[٥١] ((هذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكن أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد))[٥٢] .. وهو حسب

أقواله مرة يعدّ (كان) ليس بالفعل الحقيقي ومرة يعدّها فعلاً صحيحاً كباقي الأفعال ؛ لكن فاعلها ومفعولها يرجعان لمعنى واحد ؛ ولعل هذا الاختلاف في أرائه عائدٌ إلى عدم إمكانية تمييز دلالة الحدث في كان وأخواتها ؛ لذلك هو يطرح أكثر من رأي حول (كان) ..

وقد عرض المبرد لحالة (ليس) فقال ((و(ليس) فعلٌ))[٥٣] ، ويدلل على فعليتها بقوله ((أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها ، نحو لست منطلقا ، ولست ، ولستما ، ولستنّ ...))[٥٤] ، وهو بذلك يعتمد على الدليل الشكلي في وضع ليس ضمن صنف الأفعال ، وليس ضمن صنف الأدوات (الحروف) ، من دون الحديث عن الدلالة ومعاييرها في الفعل من نحو الحدث والزمن.

ويرى ابن الحاجب أن ((الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ، وهي : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ..)) [٥٥]

وعقب الرضي على ذلك فقال ((إنما سميت ناقصة ؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب))[٥٦] ثم يقول ((وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة ، لأنها تدل على الزمن دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأن "كان" في نحو : كان زيدٌ قائماً ، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص))[٥٧] ، وهنا يسوغ فعلية (كان) بدلالتها على حدث (الكون) ؛ ليبعد عنها سمة النقص ــ كما يظن بعضهم ــ في الحدث ، ويضع سمة النقص على وجود المرفوع والمنصوب بعدها..

وقد نسب ابن هشام القول بحرفية (ليس) إلى ابن السراج وأبي علي الفارسي وآخرين فقال ((زعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما ، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة))[٥٨] ، في حين عد ابن السراج (ليس) من الأفعال التي لا تتصرف وهي عنده ((لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه ... لأنها غير متصرفة))[٥٩] ، وهنا يتبين الإشكال واضحا حول فعلية (ليس) أو حرفيتها عند النحاة القدماء ، ويبدو مما تقدم أن الرأي الأغلب يقول بفعلية (ليس) استناداً إلى المعيار الشكلي باتصالها بالضمائر ...

وقد تحدث ج.فندريس عن (كان) فقال ((ففي العربية الفصيحة (كان زيدٌ يقتل) معناها فقط (Zaid tuait) . ذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي ؛ ويتصرف الفعلان كل منهما على حدته.

الشخص الأول	كنت أقتل
الشخص الثاني المفرد المذكر	كنتَ تقتل
الشخص الثاني المفرد المؤنث	كنتِ تقتلين

الشخص الثالث المفرد المذكر كان يقتل

الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل

فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة رغم أنه يمكن وضع كلمة بينهما ؛ فالفعل الأول من دوال النسبة))[٦٠] ، و((دال النسبة)) عند فندريس ((يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض)) [٦١]، وهو بإزاء مصطلح (دال الماهية)) و((دوال الماهية تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات)) [٦٢]، ككلمات : حصان ، كرسي ، ذهب ، جاء ... الخ .. وبذلك يفرق فندريس بين (الفعل الحقيقي) ــ حسب وصف المبرد ــ وبين فعل الكون الذي تكون وظيفته (دال نسبة) ليدل على الاستمرار في الماضي ..

ويعتقد الدكتور عبد الرحمن أيوب أن (كان وأخواتها) من صنف الفعل فيقول ((والواقع أن الأفعال المذكورة [أي كان وأخواتها] لم تتجرد جميعها عن معنى الحدث حيث قد تطور الحدث في بعضها دون أن ينقرض انقراضا تاما))[٦٣]، وهو بذلك يقر بوجود الفعلية في كان وأخواتها ؛ لكنها مرت بمراحل من التطور في دلالتها على الأحداث ...

وقد تناول الدكتور تمام حسان إشكالية (كان وأخواتها) ودخولها في صنف الأفعال أو الأدوات فرأى ((أن جميعها يفيد الزمن ، ولا يفيد واحداً منها معنى الحدث ، وان جميعها إلا كان يضيف إلى الزمن أحد معاني الجهة ، وأن بعضها لا يتصرف أبداً شأنه شأن بقية الأدوات))[٦٤] ، هذا من جانب الدلالة والمعنى ، أما من ناحية الشكل فان ((للفعل صيغة صرفية معينة ، وبعض هذه النواسخ ليست على صيغة ما مثل "ليس"))[٦٥] ، وبذلك يعتمد على الصيغة الصرفية في إخراج بعض النواسخ من صنف الفعلية لوضعه في صنف جديد يسمى ب(الأداة) ، في حين أن دلالتها على الزمن الفعلي واضحة أثناء تصرفها..

ويعتقد الدكتور تمام حسان أن ((مما يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول " كان يفعل ، وأمسى يفعل ، وليس يفعل ، ومافتئ يفعل ، وكاد يفعل ، وعسى يفعل " والأكثر أن يفعل ، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو " سوف يفعل ، وقد يفعل ، وإن يفعل ، ولم يفعل ، مع فارق هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى ، وغير جائز في الثانية ، وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين))[٦٦] .. وهو هنا يعمد إلى ما فعله فندريس ــ كما مر في البحث ــ من دخول هذه الكلمات على الأفعال المضارعة للتدليل على أنها أدوات وليست بأفعال ...

وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أنها من صنف الأفعال ؛ لأنه يقول ((الحقيقة أن هذه المواد لا تختلف عن سائر الأفعال فهي أحداث تدل على خصوصيات معنوية))[٦٧] ويعتقد أن ((هذه

الأفعال لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية ، وهي الدلالة على الحدث المقترن بزمان ، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد فتصبح كأنها المواد الجامدة))[٦٨] ، ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي : ((أن مصطلح " الناقصة" لهذه الأفعال غير صحيح ، وإنما هي تسمية اعتباطية))[٦٩] ، في حين رأينا فيما مرّ من قول الرضي حول النقص في هذه الأفعال ومسوغه عند القدماء.

وهذه الأفعال في رأي الدكتور إبراهيم السامرائي تطورت في الاستعمال فأصبحت لا تكتفي بفاعلها ؛ لأنها تحتاج إلى اسم منصوب يكمل معناها.[٧٠]

إلا ان الدكتور السامرائي رفض أن تحشر (ليس) النافية مع أمثال دالة على الإيجاب ، لذلك وضعها في مبحث النفي ، وقال ((لعل من الغريب أن تحشر بين هذه المواد الدالة على الإيجاب مادة "ليس" وهي على النقيض من هذه المجموعة ، فهي من المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي .. ويحسن بنا في بحث هذه المادة أن نطالب بإبعادها من المكان حيث وضعها النحاة وجعلها في باب المواد التي تنفي ، هذه من حيث وظيفتها في الكلام ، أما من حيث بناؤها وأصلها التاريخي فشيء آخر يبعدها عن اللحاق بهذا الشتيت من الأفعال التي (تعمل عمل كان).))[٧١] ، وهو هنا يتعرض لمسألتين الأولى (دلالتها على النفي) ، والقدماء لم يغفلوا ذلك في كتبهم اللغوية والنحوية ، والثانية (إلحاقها من ناحية العمل النحوي بأخوات كان) وهذا واضح وجلي في عملها ولا إشكال فيه عند الجميع ...

في حين يعتقد الدكتور أحمد سليمان ياقوت أنه من الخطأ وصف (كان وأخواتها) بالناقصة ، ويذهب إلى أن لا فرق بين الناقصة والتامة ؛ لأنها في الحالين فعلٌ وما بعده فاعل.[٧٢] وبذلك فهي أفعال حقيقة وليست بالناقصة وعملها برأيه كعمل الأفعال الأخرى ..

وقد درس الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين (كان وأخواتها) ورأى أنها كانت تامة ثم تطورت نحو النقصان.[٧٣] ويعتقد أن بعضها استمر في التطور حتى صار كالحرف (ليس)[٧٤] ، وبذلك فإن ((استعمال هذه الأفعال ناقصة ، حالة تطورية عن استعمالها تامة))[٧٥] ، وقد ذهب إلى تسمية (كان) ب(الأداة الفعلية) ؛ لأنها ((أداة تخصص جهة الزمن في الجملة مع محافظتها على قسط جم من خصائص الأفعال الشكلية))[٧٦] ، وبذلك يصف (ليس) بالحرفية ويخرجها من صنف الأفعال الناقصة ، وكذلك فانه يسمي (كان) ب(الأداة الفعلية) ليجمع بين صنفين في صنف واحد هما صنف الأداة وصنف الفعل ... وهذا يدل على بينية هذه الكلمات بين عمل الأداة وعمل الفعل ودلالته ؛ لأن عملها برفع اسم لها ونصب خبر ، ودخولها على الجمل الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) يقربها من الأداتية ، ودلالتها على الزمن والحدث تقربها من الفعلية ..

وقد صنف الدكتور محمد علي الخولي (كان) في صنفٍ سماه (الكلمات المساعدة) وأخرجها من صنف الأفعال مسوغاً ذلك بأسباب هي الآتية :[٧٧]

الأول : إن المساعدات هي دالة على الزمان بشكل رئيس ، والبرهان على ذلك هو أنها لا يمكنها أن تشكل جملاً بذاتها نستطيع أن نقول (جاء) لتكون جملة تامة بحد ذاتها ، ولكن لا نستطيع أن نقول (كان) لتكون جملة تامة بحد ذاتها.

الثاني : هناك حالات يتوجب فيها حذف (يكون) مثل : (الولد يكون هنا) ، ولكن لا توجد حالة أخرى يتوجب فيها حذف الفعل ، مما يدل على أن يكون لها وضع خاص غير وضع الأفعال.

الثالث : تقترن المساعدات بالعبارات الفعلية في كثير من الأحيان ، مثل قولنا : (كان يمشي) أو (كاد ينجح) ، وهذا يدل على أن وظيفة المساعد لتقديم مساعدة ما للفعل (verb) أو للعبارة الفعلية (verbal) ، وهذه المساعدة هي إضافة الزمان للعبارة الفعلية بشكل رئيس.

وهنا يبدو تأثر الدكتور محمد علي الخولي بالنحو الانكليزي الذي يقول بوجود المساعدات الفعلية نظراً لخصائص اللغة الانكليزية وتميزها عن اللغة العربية ، أما السبب الثالث فهو يتابع به ما ذهب إليه فندريس وتمام حسان كما مرّ سابقاً ، إذ يرى ان (كان) تدخل على الأفعال المضارعة..

وقد اخرج الدكتور خليل أحمد عمايرة (ليس) من صنف الأفعال لعدم وجود الحدث فيها ، أو دلالتها على شيء غير الحدث ، أو عدم وجود الزمن فيها .. الخ فقد عدّها عنصراً للنفي ، فقال ((ونرى أن (ليس) عنصر نفي ، وليست بفعل ؛ لأنها تفتقر إلى الركنين اللذين يقوم عليهما الفعل (الحدث والزمن).))[٧٨] ، ويقرر أيضاً أن (كان وأخواتها) عدا (ليس) عناصر زمنية فقط ، فيقول : ((إننا نقرر أنها عناصر غير أصلية في الجملة تدخل عليها لتعطيها عنصر إشارة زمنية))[٧٩]. وبذلك يعد (كان وأخواتها) عناصر للزمن فقط ولا تتسم بالسمات الفعلية ، وهو بذلك يعتمد على الدلالة الزمنية لهذه الكلمات دون النظر إلى الخصائص الشكلية ..

وقد اعترض الدكتور خليل أحمد عمايرة في موضع آخر على عد هذه الكلمات من صنف الفعل في النظرية النحوية العربية ، إذ قال ((بأن عدداً من الألفاظ في العربية قد أدرجت في الفعلية ، وهي في الحقيقة تفتقر إلى الخيط الذي يربطها بها ، فـ(ليس) مثلاً فعلٌ ماضٍ ... وغير ذلك في العربية ، والدرس النحوي كثير ، وقد ترتب على ذلك عدم الربط الدقيق بين عناصر الجملة ربطا دلاليا مما ترتب عليه عدم القدرة على الدخول في عمق النص ؛ للوقوف على حقيقة الزمن الفعلي للحدث والكلام ، وليس الاكتفاء بالوقوف مع الصيغة ، وما صنفت فيه))[٨٠] ، وهو هنا لا يريد الاعتماد على الجوانب الشكلية في تحديد الصنف وإنما اعتماد الجوانب الدلالية في هذا الجانب..

وقد تناول الدكتور سمير استيتية الفعل (كان) في صنف الأفعال لدلالته على حدث الكينونة والزمن ، فمرة يكون ماضياً ومرة مضارعاً وأخرى أمراً نحو (كان محمد نشيطاً .. ويكون محمد نشيطاً ... الخ . وقال إنه في بعض الحالات يكون دالاً على حدث الكينونة فقط ،[٨١] نحو : قوله تعالى ((وكان الله عزيزاً حكيماً)) .. وبذلك هو يميز بين الجوانب السياقية المعنوية لهذه الكلمات ، ويبين دلالة هذه الكلمات ليدخلها في صنف (الأفعال) ..

وقد تطرق الدكتور أحمد عفيفي إلى (كان وأخواتها) في سياق حديثه عن الحدث والزمن في الأفعال ، ورأى أن (كان) هي فعلٌ لفظاً ، فقال عن (كان وأخواتها) : ((ويظهر لنا أن هذه الأفعال ليست أفعالاً حقيقية لعدم احتوائها على الحدث ، فهي أفعالٌ لفظاً فقط))[٨٢] .. وهو هنا يرى بأنها أفعال من ناحية الشكل أما من ناحية الدلالة فهي ليست بأفعال لعدم وجود الحدث ، وقد اغفل الوظيفة النحوية المميزة لهذه الكلمات التي تجعل من صفاتها قريبة من الفعل ، في حين يعتقد أن (ليس) معناها النفي ((فلا حدث ، ولازمان))[٨٣] ، وهو هنا لا يختلف عما قاله القدماء حول "ليس"

وقد رأت الدكتورة وسمية عبد المحسن ((أن تصنيف أبواب النحو على أساس من نظرية العمل والعامل ــ ربما ــ أثر تأثيراً بالغاً في التوجه إلى عمل هذه الأفعال في حالة النقصان))[٨٤] ، في حين أن الجوانب الشكلية والدلالية كانت واضحة عند القدماء أثناء وصفهم لصنف (الأفعال الناقصة) ..

تتفق الدكتورة وسمية مع من سبقها حول تطور هذه الكلمات فتقول ((فهذه الأفعال كانت في الأصل كغيرها من الأفعال التي يسند إليها الفاعل))[٨٥] ، لكنها تطورت لترفع اسما لها وتنصب خبرا لها ..

وبناء على ذلك تكون الكلمات (كان وأخواتها) صنفاً بينياً يجمع بين سمات الأدوات العاملة في الأسماء وبين سمات الفعل وعلاماته الشكلية ، أما (ليس) فلها وضع خاص أشار له القدماء والمحدثون .. ويمكن عد (كان وأخواتها) من الأفعال وما بعدها فاعلاً ؛ لكن ذلك سيصطدم بفرضيات العمل والعامل النحوي ، لذلك نرى ان القدماء كانوا محقين في عد هذا الصنف متميزا ، لذلك وصف المبرد (كان) بأنها فعل ليس على الحقيقة ...

النتائج :

بعد النظر والدراسة في بعض مدونات نظرية النحو العربي القديم ، لاحظت وجود بعض الأصناف التي لا تنتمي إلى الصنف النحوي مثلما تنتمي الأصناف الأخرى ، إضافة إلى أن مسماها يجعلها بين صنفين آخرين كـ(اسم الفعل أو حرف مشبه بالفعل أو اسم فاعل أو اسم مفعول) ، وكذلك يلاحظ أن المحدثين قد درسوا هذه الأصناف محاولين إدراجها في أحد الصنفين دون الآخر معللين هذا العمل بالحجج والبراهين ، وقد خرج البحث بعد دراسة بعض الأصناف البينية في النحو العربي وهي

(اسم الفعل) و(اسم الفاعل والمفعول) و(كان وأخواتها أو الأفعال الناقصة) بمجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

- ان منطق اللغة يختلف عن المنطق الصوري والمنطق الرياضي ، وهذا يجعل من التصنيف في النحو مختلفا عن التصنيف أو التقسيم في المنطق ، وقد بينت في البحث المعايير التي تقوم عليها بنية الأصناف في المنطق الأرسطي ، والمعايير التي تقوم عليها بنية الأصناف في النحو واللغة..
- ان الباحث اقترح مصطلح (الصنف البيني) وهو مفهوم يقصد به الصنف الذي يتوسط بين صنفين آخرين ويتصف ببعض صفاتهما من دون ان يدخل في احدهما بشكل واضح ودقيق ، بناءً على معايير بنية الأصناف في اللغة من نحو :

١. معيار (التدرج / السلّمية) المقصود به أن أعضاء الصنف في حالة تدرج في انتمائهم للصنف ..
٢. معيار (السمت العائلي) والمقصود به أن هناك قرابة وتقارباً في أعضاء الصنف الواحد لا يصل إلى حد المطابقة الكلية.
٣. معيار (الفئة الضامّة) والمقصود به أن هناك صنفاً ضامّاً لأصناف فرعية أخرى ، لكنها جميعها تنتمي إلى هذا الصنف.
٤. معيار (البينية) والمقصود به أن هناك أصنافا بينية بين الأصناف الأخرى ..

- ان النحاة القدماء قد لاحظوا في بعض الكلمات صفتها البينية ، فأطلقوا عليها مسميات تتداخل فيها خصائص صنفين نحو : (اسم الفعل ، اسم الفاعل ...) ، وتناولها المحدثون بالدراسة والنقد ، وقد عرض البحث لهذه الآراء في مواضعها من البحث محاولاً مناقشة هذه الآراء وبيان الرأي فيها..
- ان ما سُمّي في النحو العربي بـــ(اسم الفعل) هو صنف بيني (وسطي) يقع بين الاسمية والفعلية ؛ لأن بعض أسماء الأفعال تقبل بعض علامات الاسم الشكلية كـــ(التنوين ، والتعريف بـــ(ال)....) ، وكذلك فان (اسم الفعل) يحتوي على معنى الحدث والزمن وهما من خصائص الفعل الدلالية ، أما من ناحية العمل النحوي فهو يشبه الفعل كما قال النحاة القدماء .
- ان (اسم الفاعل) يقبل علامات الاسم الشكلية من نحو (التعريف بـــ(ال) ، والتنوين ، والجمع والتثنية والإفراد ، والتذكير والتأنيث) ، وفي الوقت نفسه فهو يدل على الحدث والزمن ، وهما من خصائص الأفعال ، وكذلك فإن (اسم الفاعل) يعمل عمل الفعل في نظرية النحو العربي ، وعلى ذلك فهو صنف بيني بين الاسمية والفعلية..
- ان ما سُمّي في النحو العربي بـــ(الأفعال الناقصة أو كان وأخواتها) من الأصناف البينية ؛ لأن (كان) ليس فعلاً على الحقيقة كما يقول المبرد ، وليست هي كما ذهب المحدثون إلى أنها (أداة) أو (مساعدات فعلية) ، وإنما هي تملك صفة الفعل من حيث الدلالة على الزمن ، وهي تقترب من

الأداة أو الحرف من حيث دخولها على الجمل الاسمية المتكونة من مبتدأ وخبر ؛ لتضيف إليها معنى الزمن المقترن بالحدث الذي يلمح في بعضها ، وبذلك فهي صنف يقع بين الفعل والأداة .. ويمكن عدّها صنفاً متميزاً ، له خصائصه الذاتية ؛ لأنها تختلف من حيث العمل والدلالة عن الأدوات(الحروف) وعن الأفعال..

- ان كلمة (ليس) هي حالة خاصة في النحو العربي ، إذ أنها تقبل بعض علامات الأفعال الشكلية من حيث الاتصال بالضمائر نحو (لستُ ، لستَ ..الخ)) ، وهي لا تتصرف تصرف الأفعال ، ولا تدل على الحدث أو الزمن ؛ وبذلك فهي حالة بينية بين الفعل وأداة النفي ...

الهوامش

١. لسان العرب : مادة "صنف" : ٢٨/ ٢٥١١
٢. لسان العرب : مادة " صنف " : ٢٨/ ٢٥١١
٣. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٦٢
٤. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٦٢
٥. علم اللغة المعاصر : ٥٥
٦. ينظر : المنطق ومناهج البحث العلمي : ١٠٧ ، وخلاصة المنطق : ٤١ – ٤٢ ، ومدخل إلى علم المنطق : ٨٨ ، والمعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة : ١٩٧ ، ينظر : التلقي والتأويل ، مقاربة نسقية : ٧٤ وآليات التصنيف بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي ، مجلة جامعة الملك سعود مج (٢٩) عدد (١) : ١٠ – ١١
٧. ينظر منطق أرسطو : ٧٠ ، ٢١٩
٨. ينظر مدخل إلى علم المنطق : ٩٠
٩. ينظر مدخل إلى علم المنطق ، في الهامش : ٩٠
١٠. ينظر : اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي : ٧٣ ، والتلقي والتأويل ، مقاربة نسقية : ٨٤ ــ ٨٥
١١. ينظر : ينظر علم الدلالة لبالمر : ٣٢ ، ٩٩ ، و اللغة والمعنى والسياق : ٧٩ ، والقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان : ٢٦١ – ٢٦٢ ، ينظر : التلقي والتأويل ، مقاربة نسقية : ٧٤ وآليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي : ١٤
١٢. علم الدلالة ، لأحمد مختار : ٩٦
١٣. ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ٢١
١٤. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة : ٢٦
١٥. القاموس الموسوعي الجديد : ٩٨
١٦. كتاب سيبويه : ١ / ٢٤١
١٧. كتاب سيبويه : ١ / ٢٤٢-٢٤٣
١٨. المقتضب للمبرد : ٣ / ٢٠٢

١٩.المقتضب : ٣ / ١٨٢
٢٠.الأصول في النحو ، لابن السراج : ١ / ١٤١
٢١.الأصول في النحو ، لابن السراج : ١ / ١٤١
٢٢.شرح الرضي : ٣ / ٨٣
٢٣.شرح الرضي : ٣ / ٨٤
٢٤.شرح الرضي : ٣ / ٨٨
٢٥.ينظر : في النحو العربي ، قواعد وتطبيق : ١٤٠
٢٦.اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ ، وينظر : الخلاصة النحوية : ٤٠
٢٧.الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته : ١١٥
٢٨.ينظر : النحو العربي ، نقد وبناء : ١١٧
٢٩.النحو العربي ، نقد وبناء : ١١٩
٣٠.ينظر : علم اللسانيات الحديثة : ٤٣٧
٣١.كتاب سيبويه : ١ / ١١٠
٣٢.كتاب سيبويه : ١ / ١٦٤
٣٣.المقتضب للمبرد : ٢ / ١١٨
٣٤.المقتضب للمبرد : ٢ / ١١٩
٣٥.الأصول في النحو ، لابن السراج : ١ / ١٢٢
٣٦.شرح الرضي : ٣ / ٤١٥
٣٧.في النحو العربي ، قواعد وتطبيق : ٢٣
٣٨.ينظر : المخزومي ونظرية النحو العربي : ٥٩
٣٩.اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ١٠٧
٤٠.اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ١٢٤
٤١.ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ١٣١ – ١٣٢
٤٢.اللسانيات ، المجال ، والوظيفة ، والمنهج : ١٥٣
٤٣.اللسانيات ، المجال ، والوظيفة ، والمنهج : ١٥٥
٤٤.اللسانيات ، المجال ، والوظيفة ، والمنهج : ١٥٥
٤٥.كتاب سيبويه : ١ / ٤٥
٤٦.كتاب سيبويه : ١ / ٤٦
٤٧.كتاب سيبويه : ١ / ٤٦
٤٨.المقتضب للمبرد : ٣ / ٩٧
٤٩.المقتضب للمبرد : ٣ / ٣٣
٥٠.المقتضب للمبرد : ٤ / ٨٧

٥١.ينظر : المقتضب للمبرد : ٤ / ٨٦
٥٢.المقتضب للمبرد :٤ / ٨٦
٥٣.المقتضب للمبرد : ٣ /٣٣
٥٤.المقتضب للمبرد : ٤ / ٨٧
٥٥.شرح الرضي : ٤ / ١٨١
٥٦.شرح الرضي : ٤ / ١٨١
٥٧.شرح الرضي : ٤ / ١٨١ ــ ١٨٢
٥٨.مغني اللبيب : ١ / ٢٩٣
٥٩.الأصول في النحو، لابن السراج : ٢ / ٢٢٨
٦٠.اللغة / ج . فندريس : ١٠٧
٦١.اللغة / ج . فندريس : ١٠٥
٦٢.اللغة / ج . فندريس : ١٠٥
٦٣.دراسات نقدية في النحو العربي : ١٨٩ ، وينظر محاضرات في اللغة : ٢٣٣
٦٤.اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٠
٦٥.اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٠
٦٦.اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣١
٦٧.الفعل زمانه وأبنيته : ٥٥
٦٨.الفعل زمانه وأبنيته : ٥٦ – ٥٧
٦٩.الفعل زمانه وأبنيته : ٥٦
٧٠.ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٥٦
٧١.الفعل زمانه وأبنيته : ٦٤ – ٦٥
٧٢.ينظر النواسخ الفعلية والحرفية / دراسة تحليلية : ٦٦
٧٣.ينظر :الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : ٤٠٤
٧٤.ينظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : ٤٠٦
٧٥.الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : ٤٠٤
٧٦.الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : ٤٠٥
٧٧.ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية : ٩٠
٧٨.المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي : ١٥٤
٧٩.المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي : ١٥٨
٨٠.المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي : ٣٢٥
٨١.ينظر : اللسانيات ، المجال ، والوظيفة ، والمنهج : ١٤٨ – ١٤٩
٨٢.الحدث في الجملة العربية : ٦٤

٨٣.الحدث في الجملة العربية : ٦٨

٨٤.بحث (كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية) في سلسلة مقاربات في اللغة والأدب : ٢٤٧

٨٥.بحث (كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية) في سلسلة مقاربات في اللغة والأدب : ٢٤٧

المصادر والمراجع :

١. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، تأليف : فاضل مصطفى الساقي ، ساعد المجمع العراقي على نشره ١٩٧٠م .

٢. الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته ، د.أحمد عفيفي ، دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة ، ط١ ٢٠٠٠

٣. الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الدكتور تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ــ بغداد ، ١٩٨٨م.

٤. الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م.

٥. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية ، الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان للطباعة ــ مصر ، ط١ ، ١٩٨٤م.

٦. التلقي والتأويل ، مقاربة نسقية ، الدكتور محمد مفتاح ، المركز الثقافي ــ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م.

٧. الحدث النحوي في الجملة العربية دراسة في المفهوم والوظيفة ، الدكتور احمد عفيفي مكتبة الانجلو المصرية ــ مصر ٢٠٠٤م.

٨. خلاصة المنطق ، عبد الهادي الفضلي مطبعة الآداب – النجف الأشراف ، د.ط.

٩. الخلاصة النحوية الدكتور تمام حسان عالم الكتب ــ القاهرة ط٢ ٢٠٠٥م.

١٠.دراسات نقدية في النحو العربي ، د.عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ، ط١ ١٩٥٧م.

١١.شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق – طهران ١٩٧٨م.

١٢.علم الدلالة ، اف .أر.بالمر ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة ، الناشر الجامعة المستنصرية ١٩٨٥م.

١٣.علم الدلالة ، الدكتور احمد مختار عمر مكتبة دار العروبة ــ الكويت ط١ ١٩٨٢م.

١٤.علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات ، الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ــ عمان ط١ ٢٠٠٢م.

١٥.علم اللغة المعاصر ، يحيى عبابنه وآمنة الزعبي ، دار الكتب الثقافي – اربد الأردن ، ٢٠٠٥م.

١٦.الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط٢ ١٩٨٠م.

١٧.في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي – القاهرة ط١ ١٩٦٦م.

١٨.القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، اوزالد ديكرو وجان ماري سشايفر ،ترجمة د.منذر عياشي ، المركز الثقافي – المغرب ط٢ ٢٠٠٧م.

١٩.قواعد تحويلية للغة العربية الدكتور محمد علي الخولي دار الفلاح للنشر والتوزيع ــ الأردن طبعة ١٩٩٩م.

٢٠.الكتاب ، سيبويه ،تحقيق د.عبد السلام هارون ، عالم الكتب – بيروت ، ط٣ ١٩٨٣م.
٢١.لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة (لا.ت)
٢٢.اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج الدكتور سمير شريف استيتية عالم الكتب الحديث ــ الأردن ط١ ٢٠٠٥م.
٢٣.اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي ، جورج لايكوف ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ــ البيضاء ، ط١ ، ٢٠٠٨م.
٢٤.اللغة ، ج.فندريس تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص مكتبة الانجلو – مصر ، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٠م.
٢٥.اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ مصر ط٣ ١٩٨٥م٠
٢٦.اللغة والمعنى والسياق جون لاينز ، ترجمة د٠ عباس صادق الوهاب ، مراجعة د٠ يوئيل عزيز دار الشؤون الثقافية ــ بغداد ط١ ١٩٨٧م.
٢٧.محاضرات في اللغة ، عبد الرحمن أيوب ، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٦٦م.
٢٨.المخزومي ونظرية النحو العربي الدكتور زهير غازي زاهد دار الضياء للطباعة والتصميم ــ النجف ط١ ٢٠٠٦م.
٢٩.مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي) ، الدكتور مهدي فضل الله ، دار الطليعة – بيروت ، ط١ ، ١٩٧٧م.
٣٠.المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي) الدكتور خليل احمد عمايرة دار وائل ــ عمان ط١ ٢٠٠٤م.
٣١.المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، عبد المنعم الحفني ، مكتبة مدبولى ٢٠٠٣م.
٣٢.مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني – القاهرة.
٣٣.المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ١٩٦٣م.
٣٤.منطق أرسطو ، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بدوي ، الناشر وكالة المطبوعات ــ الكويت ، ودار القلم ــ بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م.
٣٥.المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية ، علي عبد المعطي محمد ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ط٢.
٣٦.منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث د٠ علي زوين ، دار الشؤون الثقافية – بغداد ط١ ١٩٨٦م٠
٣٧.النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور إبراهيم السامرائي / دار الصادق – بيروت ١٩٦٨م.
٣٨.النواسخ الفعلية والحرفية , دراسة تحليلية ، الدكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعارف ــ القاهرة ، ط١ ١٩٨٤م.

البحوث

١. بحث (آليات التصنيف بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي) ، الدكتورة :لطيفة إبراهيم النجار ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد (١٧)ج(١)لسنة ٢٠٠٤م.

٢. بحث (كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية)، الدكتورة وسمية عبد المحسن المنصور ، نشر في سلسلة مقاربات في اللغة والأدب (١) جمعية اللهجات والتراث الشعبي في جامعة الملك سعود ــ الرياض ٢٠٠٧م.

Abstract

centric study on product interoperability (middle) and his concept of way, which is to Arabic grammar (b name act) and (name the actor) and (was and sisters); which fluctuates between other items without coverage all recipes product internalized within; So we call it (b Items interfaces); because it is located between two classes others and possess characteristics of cultivars without approaching entirely from a cultivars more, and these items are listed in Arabic grammar; but raises problematic in affiliation to calculate class on another .. The debate on these items a lot of studies that have tried to put it in a justifiable cultivars this Balastdalalat act and arguments and evidence .. For that we've to study these items stick to mothers Old Arabic grammar books: book Sebojh, concise and cooled, and assets as Ibn al-Sarraj, and adequate explanation mayThe consensus value left by the scientists as them, and then we tried to explore the views of the modernists in these categories and find out their views in these words which do not possess all the properties that enjoyed by members of the class internalized underneath .. We have discussed some brief concept of product in the language and terminology grammar, then offered the concept of product interoperability, and Pena criteria upon which the structure of varieties according to Aristotelian logic and linguistic logic ...